مجتمع

قطر: حملة للتوعية بالزهايمر

أعلن مركز تمكين ورعاية كبار السن «إحسان»، أحد المراكز المنضوية تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، عن إطلاق حملة توعية تحت عنوان « لنتحدث عن الزهايمر» بالتزامن مع اليوم العالمي للزهايمر الذي يحييه العالم في 21 سبتمبر/ أيلول من كلّ عام. وتهدف الحملة إلى توعية وتثقيف المجتمع بالمرض وأسبابه وأعراضه ومراحله، وتسليط الضوء على أهم الإرشادات للتعامل معه والوقاية منه، وإشراك الجميع في تعزيز أهمية رعاية كبار السن والتعرف على أهم احتياجاتهم وحقوقهم الاجتماعية والصحية. (قنا)

كاليفورنيا: الحرائق التهمت مساحة غير مسبوقة

أعلنت فرق الإطفاء في كاليفورنيا، يوم الإثنين، أنّ الحرائق التي شهدتها الولاية الأميركية هذه السنة، والتي لا يزال قسم كبير منها مستعرا، التهمت حتى الآن أكثر من ثمانية آلاف كيلومتر مربّع، في مساحة غير مسبوقة منذ 33 عاماً. وقالت المتحدّثة باسم فرق الإطفاء لين تولماتشوف إنّ «هذه أول مرة منذ 33 عاماً نتخطّى فيها مليوني فدّان (ثمانية آلاف كلم مربّع). هذا رقم قياسي حتماً. ونحن ما زلنا بعيدين عن نهاية موسم الحرائق». ووفقاً لفرق الإطفاء، لقي ما لا يقلّ عن سبعة أشخاص مصرعهم هذا العام نتيجة الحرائق في الولاية. (فرانس برس)

تلوث قاتل في أوروبا

أظهر تقرير نشرته الوكالة الأوروبية للبيئة، أمس الثلاثاء، أنّ 13 في المائة من الوفيات في الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالتلوث، لافتاً إلى أنّ الأزمة الصحية الراهنة تبعث بإشارة إلى ضرورة التعجيل في التوعية على العلاقة بين البيئة والصحة. وأشار التقرير إلى أن «ظهور هذه العوامل المسببة للأمراض ذات المنشأ الحيواني (كما هي الحال مع كورونا) مرتبط بتدهور البيئة». ولفت إلى أنّ الأوروبيين معرضون دائماً لأخطار بيئية، من بينها تلوث الهواء الذي يبقى السبب الأول للوفيات بالرغم من تراجعه الواضح، بالإضافة إلى التلوث السمعي وتلوث المنتجات الكيميائية.

وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الـ27 وبريطانيا، سُجلت 630 ألف وفاة يمكن نسبها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى التلوث البيئي سنة 2012. وتسجل رومانيا، التي تُظهر الصورة من عاصمتها بوخارست احتجاجاً سابقاً ضدّ التلويث الصناعي، المعدل الأكبر من الوفيات الناجمة عن التلوث مع وفاة واحدة من كلّ خمس، فيما النتيجة الأفضل على هذا الصعيد تسجل في السويد والدنمارك حيث تُنسب إلى التلوث المسؤولية عن وفاة واحدة من كلّ عشر. ويشير التقرير إلى أنّ «الأشخاص الأكثر فقراً معرضون بطريقة غير متناسبة للتلوث وللظروف المناخية القصوى، بما فيها موجات الحر والبرد القارس. هذا الأمر مرتبط بمكان السكن والعمل والدراسة، خصوصاً في مناطق مهمشة اجتماعياً».

(فرانس برس)

(دانيال ميخاليسكو/ Getty)

خطر كورونا في غزة بالأرقام

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

حذرت منظمة «ريفيوجيز إنترناشونال» (اللاجئين الدولية)، ومقرها الولايات المتحدة، من استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، خصوصاً بعد تفشي فيروس كورونا الجديد حول العالم. وأصدرت المنظمة تقريراً مفصلاً اليوم الأربعاء عن الأوضاع هناك جاء في 11 صفحة، حذر من المخاطر الجسيمة لانتشار الفيروس في قطاع غزة الذي أنهكه الحصار منذ أكثر من عشر سنوات، بالإضافة إلى ثلاث حروب شنتها إسرائيل خلفت آلاف القتلى والجرحى من الفلسطينيين، ناهيك بنظامَين صحي واقتصادي شبه منهارَين. وشهد شهر أغسطس/ آب الماضي ارتفاعاً في حدة التوتر العسكري، وأحكمت إسرائيل قبضة حصارها على القطاع كما شهدت نهاية الشهر أولى الإصابات المحلية لفيروس كورونا. ويضع التقرير انتشار الإصابات محلياً في السياق الأوسع للأوضاع الكارثية التي يعيش تحتها الفلسطينيون في قطاع غزة المحاصر. ويلفت إلى النقص الحاد في المساعدات المادية والإنسانية، إذ تفاقم الوضع بشكل حاد خصوصاً بعد سحب وخفض جزء كبير من أموال مانحين كالولايات المتحدة بعد عام 2018، إذ تحاول الأخيرة تركيع الفلسطينيين لقبول خططها «للسلام» كما شددت الخناق على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون معاناة مزدوجة.

ويعيش نحو مليوني شخص في قطاع غزة المحاصر فوق مساحة ضيقة، وجزء كبير منهم في مخيمات للاجئين تشهد اكتظاظاً كبيراً. وفي المعدل يعيش 13000 شخص في كلّ ميل مربع (2,6 كيلومتر مربع)، ما يجعل قطاع غزة أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. وهذا يعني، كما يوضح التقرير، أنّ تلك الظروف تشكل تحدياً كبيراً في ما يخص إمكانية تفشي الفيروس كما تحدّ من إمكانية الالتزام بالإجراءات الوقائية للحدّ من تفشي الفيروس كالتباعد الاجتماعي، علماً أنّ سبعين في المائة من سكان القطاع هم من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة «أونروا»، ويعتمدون بشكل كبير عليها وعلى شركائها، ولا سيما بعد الحصار، في توفير الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم وحتى الوظائف للسكان الذين هم في أشدّ الحاجة إليها.

ويشير التقرير إلى أنّه حتى الخامس من الشهر الجاري، جرى تسجيل أكثر من 800 إصابة للفيروس بشكل محلي رسمياً، من أصل أكثر من 3500 إصابة، بما فيها خمس وفيات، أغلبها بدأ مع إصابة الزائرين أو العائدين إلى القطاع من الخارج. وعلاوة على الصدمة الصحية، يتوقع أن تحول الصدمة الاقتصادية وتبعاتها دون حصول كثيرين في القطاع على الإمدادات الحيوية والخدمات الأساسية. ويتابع أنّ هناك فقط 78 سريراً للعناية المركزة، جميعها قيد الاستخدام حالياً. كذلك، يذكر أنّ السلطات المحلية في غزة كما منظمات المجتمع المدني و«أونروا» اتخذت عدداً من التدابير في الأشهر الأولى عندما بدأ الفيروس بالانتشار، مما ساعد على الحدّ من انتشاره. لكن، مع فتح المدارس والعودة إلى ممارسة الحياة «الطبيعية»، فإنّ القطاع يشهد في الأسابيع الأخيرة زيادة في انتشار الإصابات المحلية وينذر بخطر كبير.

وبحسب التقرير، فإنّ الأعباء الاقتصادية على الشركات الصغيرة كانت كبيرة خصوصاً في الأشهر الأولى لانتشار الفيروس والإغلاق العام. ويشير التقرير إلى أنّه وفقاً لرئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في غزة، فقد نحو 4 آلاف شخص في غزة وظائفهم بين منتصف مارس/ آذار ومنتصف يوليو/ تموز الماضيين. كذلك، أغلق 50 مصنعاً على الأقل أبوابه، وشهد أكثر من 10 آلاف سائق سيارة أجرة انخفاضاً كبيراً في دخلهم. وزاد الوباء وتبعاته الاقتصادية العبء على العائلات الفقيرة ودفع نسبة أخرى من الغزيين إلى الفقر، لتزيد نسبة الفقر عشرة في المائة عما كانت عليه أساساً بحسب البنك الدولي. ويلفت إلى أنّ معدلات الفقر في غزة تصل حالياً إلى أكثر من 80 في المائة من بين سكان القطاع مقارنة بـ 39 في المائة عام 2011. وحتى الذين يعملون في القطاع الخاص فإنّهم بغالبيتهم يحصلون على أقل من خمسين في المائة من الحد الأدنى للأجور. كما تقدر معدلات البطالة بخمسين في المائة بين سكان القطاع وسبعين في المائة بين الشباب بحسب إحصائيات 2019. وأدت أزمة الرواتب وعدم دفع السلطة لرواتب الموظفين في القطاع إلى تفاقم الوضع.

بنية تحتية طبية منهكة

ساهم نقص التمويل والحروب التي شنت على غزة في إنهاك البنية التحتية الطبية، ونقص الأدوية والمعدات والإمدادات والموظفين. وأغلق عدد من العيادات والمستشفيات عام 2018، بسبب نقص في التمويل وانقطاع مستمر للكهرباء. كذلك، زاد القرار الأميركي بقطع التمويل عن «أونروا» من معاناة أهل غزة، وإضعاف نظام الرعاية الصحية حتى قبل تفشي كورونا.

الغلاف

160 قاصراً فلسطينياً يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقالهم في سجونه. ومنذ مطلع 2020 حتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، اعتقل الاحتلال 336 طفلاً، أي من لم يصل بعد إلى الثامنة عشرة، خرج معظمهم

الأسرى الأطفال

قُصَّر في سجون الاحتلال الإسرائيلي

رام الله ـ **فاطمة مشعلة**

يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً فقط، لكنّ ذلك لم يمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقال الفتى رشدي أولاد عيسى، من مخيم العروب، شمالي الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لتضمه إلى شقيقيه في الأسر؛ سيف (20 عاماً) وخالد (25 عاماً)، وجميعهم في سجن عوفر بالقرب من رام الله، وسط الضفة الغربية.

بالم، بحكي، سليم أولاد عيسى، والد الأسرى الثلاثة، كيف جاء جنود الاحتلال مدججين بالسلاح، لاعتقال ابنه، ويقول لـ«العربي الجديد»: «كانت ليلة ماطرة، وقاربت الساعة الثانية بعد منتصف الليل، استيقظت على صوت الجنود، عندما حاولوا خلع باب منزلنا، ضربوا الأثاث وصادروا الكثير من محتويات غرفة رشدي، ثم اعتقلوه». لم يعتد جنود الاحتلال على رشدي لحظة اعتقاله، بحسب ما يرويه والده، لكنّ المؤكد أنهم أحرقوا قلب الوالد حزناً، فقد صار ثلاثة من أبنائه، بعيدين عنه، وقريبين من بعضهم في السجن، لكنّ كلاً منهم في قسم منفصل.

الاحتلال لا يستثني من يقلّ عمره عن 18 عاماً، وليس للطفولة والمراهقة أي امتياز، فإجراءات الاعتقال والتنكيل المتبعة بحق الأسرى البالغين، هي نفسها المتبعة مع القُصَّر من الجنسين، ليظهر أثرها الجسدي والنفسي بليغاً عليهم، خصوصاً مع استمرار اعتقال 160 قاصراً.

يوضح نادي الأسير الفلسطيني أنّ الاحتلال يُنفذ انتهاكات جسيمة بحق الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم واحتجازهم، تتناقض مع ما نصت عليه العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية الطفولة، وذلك من خلال عمليات اعتقالهم المنظمة من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل إلى مراكز التحقيق والتوقيف، وإبقائهم من دون طعام أو شراب لساعات طويلة، وصلت في بعض الحالات الموثقة إلى يومين. وبحسب نادي الأسير، فإنّ من بين الانتهاكات بحق الأطفال الأسرى، «توجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، وتهديدهم وترهيبهم، وانتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، ودفعهم إلى التوقيع على الإفادات المكتوبة باللغة العبرية من دون ترجمتها، وحرمانهم حقهم القانوني بضرورة حضور أحد الوالدين والمحامي خلال التحقيق، وغير ذلك من الأساليب والانتهاكات، كذلك لا تتوانى سلطات الاحتلال عن اعتقال الأطفال إدارياً من دون أي تهمة، علماً أنّ معظم التهم الموجهة إلى الأطفال تتعلق بإلقاء الحجارة».

يقول مدير برنامج المساءلة في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، عايد أقطيش، لـ«العربي الجديد» إنّ الاحتلال يخالف باعتقاله الأطفال والتنكيل بهم اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما المادة الـ37، التي تُحرّم التعذيب والعقوبة بصورة مخالفة للإنسانية، وتقييد حرية الطفل، وضرورة عدم حبسه بشكل مخالف للقانون. يتابع أقطيش: «لكن، إذا حُبس الطفل، يجب أن يكون ذلك لأقصر فترة زمنية، مع مراعاة حصوله على حق المساعدة القانونية، بينما الاحتلال يمارس انتهاكاته بحق الأطفال الأسرى في أثناء التحقيق، للضغط عليهم باعترافات لم يرتكبوا أفعالها، لكنّها تشكل دليل إدانة ضدهم أمام المحاكم الإسرائيلية».

هذا ما حصل بالضبط مع الطفلة ملاك الغليظ من مخيم الجلزون، شمالي رام الله، التي اعتقلتها قوات الاحتلال بالقرب من حاجز قلنديا، شمالي القدس، في مايو/ أيار من عام 2017، وكانت في حينه لا تتجاوز 14 عاماً، وأفرج عنها لاحقاً.

تقول الغليظ لـ«العربي الجديد»: «بضغط من المحققة الإسرائيلية، وتهديد منها بسجن عائلتي، أُجبرت على التوقيع على ورقة، كُتبت باللغة العبرية التي لا أفهمها، واكتشفت لاحقاً أنّها اعتراف مني بأمر لم أقم به، وهو حيازة سكين ومحاولة قتل جنود، وعلى إثره حُكمت بالسجن ثلاث سنوات، خُفّفت بجهد من المحامية إلى سنة واحدة، ثم دفعت عائلتي بدلاً من حبسي أربعة أشهر، فخرجت بعد ثمانية أشهر في سجن هشارون». عادت إلى ملاك الذكريات الصعبة في السجن، عندما قرر الاحتلال خطف أخيها محمود الغليظ (15 عاماً) قبل أكثر من شهر، ليتبين لاحقاً أنّه مصاب بفيروس كورونا الجديد داخل السجن، ووضعه خطير. تقول ملاك بنبرة متعبة: «أخي محمود معزول منذ اعتقاله، ولا يتلقى العلاج من فيروس كورونا، ولا أيّ عناية تُذكر، ولا سرير ينام عليه في العزل، ولم يسمح له بتغيير ملابسه منذ اعتقاله، ولم نره قطّ، لكنّ أمي تمكنت من رؤيته بمكالمة فيديو سريعة جداً في أثناء محاكمته قبل أيام، بدا بإخبارها أنّ قدميه تؤلمانه كثيراً، لكن سرعان ما أنهى جنود الاحتلال المكالمة». تتابع: «نحن نطالب منظمات حقوق الإنسان بالتدخل لإنقاذ حياة أخي، فهو في خطر». لا يطبق الطفل السجن، وخصوصاً الزنزانة الانفرادية، فالطفل المخرّ علاء الدين البلدي، وهو من بلدة اليامون غربي جنين، شمالي الضفة الغربية، الذي اعتقله الاحتلال في مايو/ أيار 2019، ودام اعتقاله 5 أشهر، قضى من اعتقاله 19 يوماً في العزل الانفرادي. يقول علاء الدين البلدي لـ«العربي الجديد»: «في زنزانة ضيقة، لا نافذة فيها، وضوء لا ينطفئ، أمضيت 19 يوماً في العزل، وفي أول ليلة سيطر عليّ شعور بالخوف، ولم أتمكن من النوم، وتمنيت أن أخرج فقط لأرى عائلتي». يتابع: «حتى عندما أتمكن من النوم يدقّ السجان الباب بطريقة قوية حتى أستيقظ، وإذا شعر بأنّني لم أستيقظ على وقعها، يفتح الزنزانة ويبدأ بضربي وركلي. لم أنسَ تجربة السجن حتى الآن، لكنّ أرجو الله أن يذهب أثرها من داخلي». في أواخر عام 2014، اعتقل الاحتلال الطفلة ملاك الخطيب (14 عاماً في حينه) وهي من بلدة حزما شمال شرق القدس، وأوسعها جنود الاحتلال عند الاعتقال ضرباً، وتعرضت أيضاً للضرب والتنكيل في أثناء التحقيق. تقول ملاك الخطيب لـ«العربي الجديد»: «ضربني جنود الاحتلال مراراً على رأسي، وفقدت الوعي أكثر من مرة، حتى في أثناء التحقيق أمسك المحقق برأسي وضرب بقوة الطاولة به، حتى يجبرني على الاعتراف، ما زاد عليّ الضغوط النفسية. كذلك أعاني من فقدان الشهية حتى اليوم، ومن الدوخة وارتخاء الأعصاب، ولا أغادر الفراش في أحيان كثيرة، وأشعر بالكسل، وكلما ذهبت إلى طبيب لطلب العلاج، أخبرني أنّ كلّ ذلك مرتبط بالحالة النفسية التي أعاني منها نتيجة السجن». سُجنت ملاك شهرين، وأعيد اعتقالها لمدة أسبوع عام 2018.

سليمان قطش (17 عاماً) هو الطفل الأسير الوحيد المعتقل إدارياً. ومنذ اعتقاله في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، من قريته يبرود شمال شرق رام الله، لم يتمكن ذووه من رؤيته أبداً، ويقبع حالياً في سجن الدامون. يقول والده سالم قطش بغصة واضحة لـ«العربي الجديد»: «حُكم سليمان بالسجن أربعة أشهر إدارياً، ثم جُدد الحكم لأربعة أخرى، وقبل أسابيع جُدد اعتقاله أربعة أشهر أُخرى، ولم نره حتى الآن». ولسليمان شقيق آخر في سجون الاحتلال اسمه قصي، معتقل منذ عامين. تقول الأم نجاة لـ«العربي الجديد»: «كان مشهداً مؤلماً عندما أتى جنود الاحتلال لاعتقال سليمان... أفقد ضحكته في المنزل، والأجواء الجميلة التي كان يصنعها» مضيفة: «سأطهو لسليمان ورق الدوالي (ورق العنب) عندما يخرج، فهي أكلته المفضلة».

يتواصل اختصاصيون في الدعم النفسي مع عائلات الأطفال الأسرى، منذ لحظة اعتقالهم، ويسعون إلى تفريغ مشاعر الألم الناجمة عن تعرض طفلهم لتجربة الأسر القاسية، بحسب ما يقول لـ«العربي الجديد» نادر أبو عمشة، وهو مدير برنامج التأهيل في جمعية الشبان المسيحية. يوضح أبو عمشة أنّه عندما يتحرر الطفل من السجن، يتعرض أيضاً لخطوات إعادة الدمج في المجتمع، بالإضافة إلى التفريغ النفسي كما عائلته، ويشمل البرنامج دمج الأطفال في أنشطة المجتمع المختلفة، خصوصاً أنّ بعضهم يمرون بتجربة قد تستدعي نقمتهم على المجتمع، وتعظّم شعورهم بالخذلان، بالإضافة إلى إعادتهم إلى المدارس، مع توفير التعليم المساند لتعويضهم الدروس الفائتة بسبب السجن، أو تعليمهم مهنة أو حرفة ما، عبر التأهيل المهني.

سبعة أسرى من القاصرين، من محافظة الخليل، جنوبي الضفة، اتخذوا في الثامن عشر من أغسطس/ آب 2020، خطوات احتجاجية ولوحوا بالتصعيد، لإعادة زيارة أهاليهم، والحصول على الملابس، بحسب ما تفيد به مسؤولة الإعلام في نادي الأسير الفلسطيني أماني سراحنة لـ«العربي الجديد». تؤكد أنّ إدارة السجن استجابت لمطالب الأسرى الأطفال، فأُدخلت الملابس لهم في سجن عوفر.

ويقبع الأسرى الأطفال الفلسطينيون عموماً في ثلاثة سجون، هي: عوفر، ومجدو، والدامون. وتقدّر هيئة شؤون الأسرى والمحررين أنّه منذ عام 2000 وحتى سبتمبر/ أيلول 2015 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 8500 طفل فلسطيني، وحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، موجهة إلى غالبيتهم تهمة إلقاء الحجارة.

اعتقال الاحتلال للأطفال والحكم عليهم مستمران (علي جاد الله/ الأناضول)

8500

قاصر فلسطيني، اعتقلهم الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000 حتى سبتمبر/ أيلول 2015، وخرج معظمهم لاحقاً.

صيدا: لاجئون سوريون مهددون بالتشرد

بعض اللاجئين السوريين الذين هربوا إلى لبنان، وسكنوا في مجمع الإمام الأوزاعي في مدينة صيدا، جنوبي البلاد، باتوا مهددين بالتشرد

صيدا ـ **انتصار الدنان**

ما زالت الأزمة السورية تلقي بثقلها على اللاجئين السوريين الذي فروا من مناطقهم بسبب الحرب في بلادهم، خصوصاً أولئك الذين لا يستطيعون العودة إليها، إما بسبب دمارها أو لأن المعارك ما زالت مستمرة فيها. في هذا الإطار، تقيم نحو مئتي عائلة سورية لاجئة، تحديداً من ريف حماة، في مجمع الإمام الأوزاعي عند المدخل الشمالي لمدينة صيدا (جنوب لبنان). إلا أنها مهددة اليوم بالعيش في الشارع بعدما طالب مالك المبنى، أي كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، باستعادته لمتابعة بنائه وتجهيزه والعمل فيه بعد سنوات من تأجيره للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2012، تحت إشراف بلدية صيدا.

في هذا السياق، تقول وصال عارف، وهي لاجئة من ريف حماة الغربي: «نعيش هنا منذ عام 2012، بعدما تركنا بيوتنا بسبب الحرب، وليس لدينا مكان آخر نلجأ إليه. فجأة، ومن دون سابق إنذار، جاءنا مندوبون عن مالكي المبنى الذي يقع فيه المجمع، يطلبون منا إخلاء المكان بأقصى سرعة ومن دون أن نعرف السبب. بعدها، بدأوا بإخلاء كل الغرف وهدمها. وفي حال هدم كل الغرف، سيكون مكاننا الشارع لا محالة، إذ ليس لدينا أي مكان آخر. جئنا للعيش هنا بسبب الحرب، بعدما دوهمت بيوتنا في ريف حماة من قبل الجيش».

تضيف: «عندي عشرة أولاد وزوجي لا يعمل لأن وضعه الصحي لا يسمح له بذلك». توضح أنها تعمل في حال كان ذلك متوفراً. «أعمل في الزراعة وأخرج من البيت عند الفجر ولا تزيد يوميتي عن عشرة آلاف ليرة لبنانية (أقل من سبعة دولارات بحسب سعر الصرف الرسمي ودولار ونصف بحسب سعر الصرف الحقيقي)». وتخنق حديثها قائلة: «إذا تركنا هذا المكان، لن يكون أمامنا غير الشارع ليُؤوينا، إذ إن بدلات إيجار المنازل مرتفعة جداً، ولا نقدر على تحمل كلفتها».

وتقول عارف إنه «لولا الحرب في سورية لما تركنا بيوتنا ولجأنا إلى بلد أكثر أماناً. بيوتنا بالطبع هي الملاذ الآمن بالنسبة لنا»، مضيفة أنها لم تر أهلها منذ عام 2012. أما وردة محمد سعيد، وهي من ريف حماة، فتقول: «نحن ثمانية أشخاص وزوجي عاطل من العمل. هنا، الرجال جميعاً لا يعملون باستثناء ما نسبته خمسة في المائة (على حد تقديرها)، خصوصاً بعد جائحة كورونا. والنساء هن اللواتي يعملن. نخرج للعمل وإحضار الطعام لعائلاتنا. قبل شهرين، قدمت لنا إحدى الجمعيات بطاقات مونة لمساعدتنا»، مشيرة إلى أن «الناس الذين يعيشون هنا في المجمع يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة، ما يؤدي إلى ضغط نفسي كبير. وما زاد من هذا الضغط والتوتر طلب مالكي المبنى إخلاءه».

تشير عارف إلى أنها باتت أكثر عصبية حيال ابنها وتصرخ في وجهه من دون سبب حقيقي، في ظل الضغوط الكثيرة التي تعيشها. وتقول إن ابنها يعاني من أوجاع عظام في صدره من دون أن تتمكن من أخذه إلى طبيب للعلاج. كما أن عموده الفقري ينحني، وكلفة عمليته تتراوح ما بين 10 و15 ألف دولار أميركي.

تضيف أنها تعمل لتؤمن الطعام لعائلتها. «يوميتي لا تتعدى العشرة آلاف ليرة لبنانية. أعمل بالزراعة من الفجر حتى الواحدة ظهراً. وإذا أخرجونا من هنا، فستحصل مجزرة كبيرة بحقنا لأنه ليس لدينا أي مكان آخر نذهب إليه».

جميع السكان الذين يسكنون في المجمع يتحدرون من ريف حماة، باستثناء خمس عائلات قدمت من حلب. «قريتنا مدمرة ومهجورة، ومعظم أهلها يعيشون في مخيمات تركيا». تضيف: «قبل أيام رُفعت عروس، إلا أن حرّاس المجمع أتوا ورموا أغراضها خارج شباك الغرفة، لتبدأ هي بلم الأغراض وجمعها. لا أحد يجرؤ على الخروج من غرفته، فعندها يأتي حارس المجمع، ويخلي الغرفة مما فيها ويبدأ بهدمها. وحتى إن حضر أي شخص غريب إلى المجمع، يأتي بعض العناصر للتأكد إذا ما كان ساكناً جديداً في المجمع. إن أخرجونا من هنا، ساصبح أنا وأولادي في الشارع. نناشد المعنيين إيجاد حل لقضيتنا لأننا لا نستطيع العودة إلى قرانا. وفي الوقت نفسه، لا نستطيع استئجار بيوت لأن فازواجنا بلا عمل. ونحن بالكاد نكتفي مما نتقاضاه عن عملنا. وفي أوقات عدة، لا نستطيع العمل لأنه ليس متوفراً دائماً».

ويضم مجمع الأوزاعي 177 عائلة لاجئة سورية في مبنى مؤلف من 5 طوابق، وغالبيتهم من العشائر والبدو، وشهد عدة إشكالات في السابق من إطلاق نار وتفشي بعض الأمراض مثل القمل والجرب. وفي عام 2015، تلقى السكان إنذاراً من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بضرورة إخلائه.

يخشون التشرد (العربي الجديد)

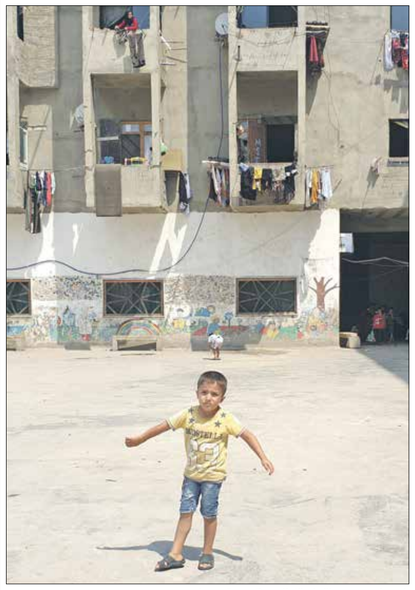

يلعب في مجمع الإمام الأوزاعي (العربي الجديد)

تونسيون يرفضون الحجر الصحي في المراكز

الإهمال الذي تشهده المراكز المخصصة للحجر الصحي في تونس، وعدم الاهتمام بالتباعد الاجتماعي وعزل المرضى والنظافة، دفعت الكثير من المواطنين إلى تفضيل الحجر في المنزل بدلاً من هذه المراكز، التي شهدت هرب البعض

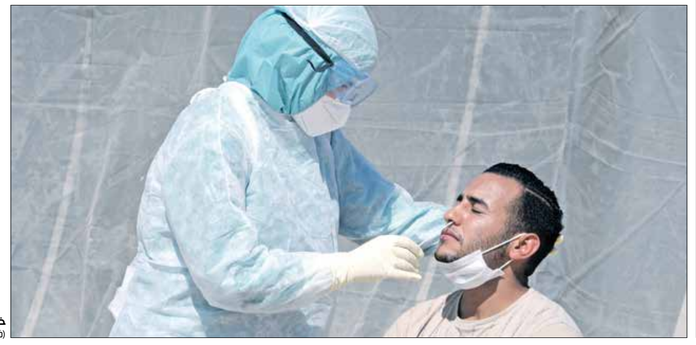

خلال إجرائه فحص كورونا (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

تونس ـ **مريم الناصري**

حذّرت وزارة الصحة التونسية من خطر ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا مجدداً، واحتمال أن تشهد تونس موجة ثانية قد تكون أكثر خطورة من المرة الأولى، لا سيما إذا لم يتقيد غالبية التونسيين بإجراءات الوقاية والالتزام بنصائح وزارة الصحة. ووصفت الوزارة الوضع الحالي بالصعب جداً بعد ارتفاع عدد الإصابات في العديد من المناطق إثر فتح الحدود منذ 27 يونيو/ حزيران الماضي. وتفيد الإحصائيات الأخيرة لوزارة الصحة بتسجيل نحو 3 آلاف حالة إصابة منذ فتح الحدود. وتؤكد أنّ المرحلة الأولى لانتشار وباء كورونا مرّت بسلام، ومُنحت الوزارة الوقت لإعادة تأهيل المستشفيات ومراكز الإيواء، كما أنّها تعمل أكثر على مراقبة ومحاصرة المناطق التي ينتشر فيها الوباء، مراهنة أكثر على التقصي الميداني بهدف حصر العدوى داخل المدن.

خلال الموجة الأولى من انتشار الوباء، خضع أكثر من 15 ألف شخص للحجر الصحي الإجباري داخل مراكز مخصصة على مدى 14 يوماً قبل التأكد من سلامتهم. وسجلت تونس خلال تلك الفترة 1201 إصابة، وتمت السيطرة على انتشار الوباء منذ شهر مايو/ أيار الماضي، مع عدم تسجيل أي إصابة وافدة أو محلّية قبل فتح الحدود، لتعود حياة التونسيين إلى طبيعتها من دون أي مخاوف. مع ذلك، شهدت الفترة نفسها انفلاتاً داخل مراكز الحجر الصحي، وتسجيل حالات عدوى بسبب عدم انعزال الأشخاص بعضهم عن بعض داخل مراكز الحجر. كما لم تُخصص بعض المراكز غرفاً انفرادية لتفادي انتقال العدوى قبل صدور نتائج فحوصات كورونا. أكثر من ذلك، سجلت العديد من مراكز الحجر الصحي حالات هروب.

ونبّه العديد من التونسيّين المقيمين في مراكز الحجر الصحي بظروف الإقامة والطعام والنظافة، في إشارة إلى عدم توفر الشروط الصحية. ونشر العديد منهم صوراً على مواقع التواصل الاجتماعي تعكس الواقع في المراكز ونظافة مطابخها ودورات المياه فيها. من جهتها، أعلنت الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، التي قامت بالعديد من الزيارات إلى مراكز عدة للحجر الصحي منذ انتشار الوباء، تسجيل إصابات بالعدوى داخل مركز للحجر الصحي بعد إجراء المزيد من الفحوصات المخبرية. في هذا الإطار، نُدّدت فترة الحجر الصحي للبعض حتى شفائهم. وأوصت الهيئة بضرورة تطبيق إجراءات الحجر الصحي بالجدية المطلوبة، والفصل الآمن بين أولئك القادمين من أماكن مختلفة. وتتحدّث الهيئة عن مشاكل أخرى، منها انتشار النفايات في المركز المخصص للحجر الصحي، خصوصاً في الأماكن العامة، إضافة إلى غياب الجدية في تحديد كيفية تحرك المرضى داخل المركز، وعدم ارتداء العاملات المكلفات بالتنظيف أي ملابس واقية من العدوى. يضاف إلى ما سبق غياب المتابعة الطبية للمرضى.

كما سجلت الهيئة حصول خلافات بين بعض المرضى إثر تناول البعض المشروبات الكحولية، ما استدعى تدخلاً من قبل قوات الأمن. وتقول مفيدة (33 عاماً)، لـ«العربي الجديد»، إنّها قضت فترة الحجر الصحي في أحد المراكز، لافتة إلى أن «المركز غير مؤهل لإيواء أناس في حالة صحية عادية، فما بالك بأشخاص قد يكونون مصابين بالفيروس». كما نقل بعض المرضى العدوى لآخرين غير مصابين، بسبب عدم تخصيص غرف منفردة لكلّ شخص، إضافة إلى غياب إجراءات النظافة والحماية والتعقيم المستمر.

بعض تلك الظروف جعلت التونسيين يرفضون الإقامة في مراكز الحجر الصحي، وتفضيل التزام الحجر في بيوتهم، ما تسبب في نقل العدوى إلى بعض أفراد عائلاتهم والمخالطين، ما أدى إلى انتشار العدوى بشكل كبير في العديد من المناطق التي باتت اليوم بؤراً لتفشي الوباء. ولجأت السلطات التونسية إلى فرض حضر تجول فيها إلى جانب إغلاق بعض الأسواق والأماكن العامة. ويقول رئيس لجنة الحجر الصحي في وزارة الصحة محمد الرابحي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «العديد من التونسيين لم يستوعبوا بعد خطورة الأمر. كما أنّ نجاح السيطرة على انتشار الوباء خلال الفترة الأولى جعل التونسيين غير واعين حول إمكانية انتشار العدوى بوتيرة أسرع»، مؤكداً على ضرورة الالتزام بتدابير الوقاية الصحية المتخذة من قبل وزارة الصحة من تباعد اجتماعي وارتداء الكمامات وتعقيم اليدين باستمرار. ويقول إنّ «التونسيين يرفضون الحجر الصحي الإجباري، ولا يلتزمون حتى بتطبيق الحجر الذاتي في بيوتهم».

وعملت الوزارة، إثر تفشي الوباء، على تجهيز شبكة مراكز جديدة لإيواء المصابين بكورونا، تتكون من 1500 غرفة موزعة على مختلف جهات البلاد. كما يشير الرابحي إلى أنّ الوزارة على استعداد لتخصيص عدد أكبر من مراكز الحجر الصحي في مختلف الجهات إذا ما تطلب الوضع الوبائي ذلك، مؤكداً على ضرورة الالتزام بالحجر الصحي الإجباري والتقيد بإجراءات الوقاية ونصائح وزارة الصحة بعدم الاستخفاف بالوباء.

إذا شعر السجّان بأنّني لم أستيقظ، يفتح الزنزانة ويبدأ بضربي وركلي

سيطر عليّ الخوف ولم أتمكن من النوم، وتمنيت فقط أن أرى عائلتي

نذّد تونسيون مقيمون في مراكز الحجر الصحي بظروف الإقامة

سُجلت خلافات بين مرضى إثر تناول البعض المشروبات